مجتمع

التغير المناخي يفاقم معاناة اللاجئين والنازحين

حذرت مفوضية شؤون اللاجئين، من تفاقم معاناة اللاجئين والنازحين حول العالم من جراء التغير المناخي، مشيرة إلى أن 75% منهم يعيشون في دول شديدة التأثر بالتغير المناخي مثل إثيوبيا وسورية وميانمار، حيث يجتمع النزاع مع الكوارث الطبيعية. وقالت المفوضية الأممية في تقرير على هامش مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ «كوب 29»، إن هناك ما يزيد على 120 مليون نازح في العالم، وتوقع أن يرتفع عدد البلدان المعرضة لمخاطر المناخ من 3 إلى 65 بحلول عام 2040. (الأناضول)

استشهاد 12 ألف طالب في غزة والضفة

أعلنت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، الثلاثاء، أن 12061 طالباً استشهدوا، و19467 أصيبوا بجروح، منذ بدء العدوان الإسرائيلي في أعقاب «طوفان الأقصى»، من بينهم 11946 طالباً شهيداً في قطاع غزة، و115 في الضفة، إضافة إلى اعتقال 466 آخرين. وأشارت الوزارة، في بيان، إلى أن 564 معلماً وإدارياً استشهدوا، وأصيب 3729 بجروح في قطاع غزة والضفة، واعتقل أكثر من 153 في الضفة. ولفت البيان إلى أن 441 مدرسة حكومية وجامعة ومباني تابعة لها، و65 تابعة لوكالة «أونروا» تعرضت للقصف في قطاع غزة. (قنا)

القصف والقتل متواصلان في شمال غزة (عمر القطاع/ فرانس برس)

منع الوصول الإنساني

قال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إن الوصول إلى محافظة شمال غزة لا يزال محدوداً، معرباً عن قلقه بشأن مصير الفلسطينيين هناك في ظل الحصار. وأكد المكتب الأممي أن الوكالات الإنسانية قدمت خلال الشهر الماضي 50 طلباً للسلطات الإسرائيلية لدخول محافظة شمال غزة، تم رفض 33 منها، وقُبلت ثمانية طلبات، لكنها قُوبلت بعوائق. وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك، إن الوصول الإنساني إلى شمال غزة كان محدوداً للغاية، وإنه سجلت 98 محاولة خلال الشهر الماضي لتنسيق الحركة عبر نقطة تفتيش على طول وادي غزة، لكن 85% من تلك الطلبات رفضت أو عُرقلت. من جانبها، أكدت ثماني منظمات إغاثة من بينها أوكسفام، وهيئة إنقاذ الطفولة، والمجلس النرويجي للاجئين، الثلاثاء، أن إسرائيل لم تنفذ مطالب أميركية تستهدف تخفيف حدة الأزمة الإنسانية في غزة، بل على العكس «اتخذت إجراءات فاقمت الوضع بشدة على الأرض، لا سيما في شمال غزة». وقالت الولايات المتحدة في 13 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إن على إسرائيل اتخاذ خطوات لتحسين وضع المساعدات في غضون 30 يوماً، وإنها قد تواجه قيوداً محتملة على المساعدات العسكرية إذا لم تفعل ذلك. بدورها، قالت المديرة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية، حنان بلخي، إن المنظمة تعمل بلا كلل للحفاظ على تشغيل المستشفيات، وإجلاء المرضى الذين يحتاجون إلى رعاية متخصصة في غزة، محذرة من تدهور كارثي للأوضاع. (قنا، رويترز)

عراقيل تمنع عمل طبيبات باكستان

إسلام أباد ـ **صبغة الله صابر**

رغم أن أوضاع الطبيبات والممرضات في باكستان تحسّنت كثيراً خلال العقود الماضية التي شهدت زيادة في عددهن بعدما كان ضئيلاً جداً، خصوصاً في المناطق النائية، وأيضاً تكثيف إقبالهن على دراسة الطب، لكنهن يواجهن حالياً مشاكل على صعيد عدم وجود فرص عمل، أو حتى في ممارسة مهنتهن في حال استطعن استكمال سنوات الدراسة الطويلة، وهذا أمر ليس سهلاً أيضاً في ظل العوائق الكثيرة التي توجدها الأعراف والعادات السائدة، خصوصاً على صعيد التمسك بتزويجهن باعتباره الهدف الأول لهن.

ويعتبر عدد الطبيبات العاطلات عن العمل كبيراً جداً في باكستان، رغم أنها خامس أكبر دولة على صعيد عدد السكان في العالم، وتحتاج بالتالي إلى عدد هائل من الأطباء من الجنسين. وكشفت دراسة بحثية أجرتها مؤسسة «غلوب» العام الماضي أن نحو 35% من الطبيبات عاطلات عن العمل في باكستان، وأن هناك حاجات ملحّة لتوظيف طبيبات مؤهلات في مناطق كثيرة. وقالت المؤسسة التي حلّلت بيانات وفّرها مكتب الإحصاء، إن «باكستان التي واجهت في الماضي نقصاً خطيراً في عدد الأطباء المؤهلين، تضم أكثر من 36 ألف طبيبة بلا عمل، أو اخترن بأنفسهن البقاء خارج سوق العمل لأسباب مختلفة».

ويعلّق الدكتور محمد مبين بالقول لـ«العربي الجديد»: «تشكل الأعراف السائدة العائق الأول لبقاء هذا العدد الضخم من الطبيبات خارج سوق العمل، خصوصاً في المناطق النائية التي تمنع الطبيبات من العمل بعد إكمال التعليم. وعلى سبيل المثال لا توجد مستشفيات كثيرة لتوفر العمل لخريجات الطب، بالتالي ثمة حاجة للسفر والعمل خارج القرية وأماكن العيش. والأسر القبلية لا تسمح بسبب العادات السائدة بأن تعيش البنات خارج الأسرة، فتبقى الطبيبة من دون عمل. أيضاً يمنع الزواج في المناطق النائية والمدن معاً الطبيبات من العمل. وحين تتزوج المرأة لا يسمح لها بالعمل غالباً. أعرف شخصياً طبيبات كثيرات لم يعملن بعد الزواج الذي يعتبر الشيء الأساسي في الدين الإسلامي ومجتمعنا، كما تركت طبيبات كن في سنوات الدراسة الأخيرة التعليم بعد الزواج لأن أزواجهن لم يسمحوا لهن بالاستمرار في الدراسة». يتابع: «إضافة إلى ذلك يخلق الفساد في الحكومة والتوظيف عموماً عوائق أخرى في وجه الطبيبات المؤهلات للعمل، فالمال والوساطة يلعبان دوراً مهماً في حرمان كثير من الطبيبات من العمل، وفي بعض الأحيان يُمنح الرجال أفضلية العمل بدلاً من النساء».

وتقول الطبيبة راحلة خاتون التي تخرجت من كلية الطب في جامعة بشاور عام 2017، وكانت تحلم أن تعمل في أحد المستشفيات الشهيرة بالمدينة نفسها لأن درجاتها كانت جيدة، لـ«العربي الجديد»: «في السنة الأخيرة من الدراسة تقدم أحد أقربائي لخطبتي، ولمّح لأسرتي بأنه لا يعارض أن أعمل في مجال الطب، فقبلت بذلك وتزوجت بعد التخرج مباشرة. وفي العموم كان زوجي رجلاً جيداً جداً ومتعاوناً، لكن أسرته كانت متحفظة جداً، فرفضت حماتي أن أعمل بعد الزواج بحجة أنه لا يمكن للنساء أن يخرجن للعمل في الصباح من المنزل ويرجعن في المساء، وأيّدها والد زوجي وباقي أفراد الأسرة. وهكذا لم يفعل زوجي شيئاً ووقف إلى جانب أسرته، فلم أستطع أن أعمل. والآن أنا أم لولدين، وضاع كل ما تعلمته في اختصاص الطب». تتابع: «أسرتي كلها مستاءة من تصرف زوجي وعائلته، لكنها تريد في الوقت نفسه ألا تهدم زواجي. وهم تحدثوا مع زوجي الذي أبلغهم أنه عاجز عن فعل أي شيء، إذ لا يستطيع أن يعارض أباه وأمه عبر إبلاغهما أنه يصرّ على أن أعمل».

ولا تقتصر مشاكل الطبيبات في باكستان على البقاء خارج سوق العمل، إذ يواجهن مشاكل كثيرة في أماكن العمل نفسها، من بينها التعرض لتحرش وأذى من رجال قد يكونون مسؤولين في مستشفيات ومراكز صحية، أو أطباء يعملن تحت إشرافهن في بداية العمل. من رجال قد يكونون مسؤولين في مستشفيات ومراكز صحية، أو أطباء يعملن تحت إشرافهن في بداية العمل.

تفشي التحرش

يقول الدكتور محمد مبين إن «التحرش الذي تتعرض له الطبيبات ظاهرة متفشية جداً في باكستان. ورغم عدم وجود إحصاء دقيق يظهر النسبة، لكن العدد كبير. وبسبب الأعراف السائدة، لا تتحدث الطبيبات علناً عمّا يتعرضن له من تحرش واعتداء من مسؤولين أو أطباء. وربما يحصل ذلك مع ممرضات أكثر من الطبيبات».

تحقيق

اختار بعض اللبنانيين البقاء في أراضيهم وبيوتهم في الجنوب اللبناني، رغم مرور أكثر من عام على بدء الاشتباكات على الحدود مع فلسطين المحتلة قبل تصعيد العدوان، وذلك تمسكاً بالأرض ورفضاً لذل التهجير

صامدون بجنوب لبنان

البقاء تحت القصف ولا ذلّ التهجير

مراجعيون ـ **عمر يحيى**

على الرغم من مرور أكثر من عام على العدوان الإسرائيلي على لبنان، ولا سيما القرى الحدودية مع فلسطين المحتلة وتلك التي تبعد أقل من 4 كليومترات عن هذه الحدود، والتي لم تسلم منذ الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول عام 2023 من الغارات والقصف الإسرائيلي المدمّر الذي لا يميز بين بشر وحجر، آثر العديد من أبناء تلك القرى والبلدات عدم تركها والبقاء فيها، حتى بعدما اشتد العدوان الإسرائيلي في الأسابيع الماضية، متشبثين بأرضهم ورافضين التهجير وما يحمله من عذابات النزوح والتشريد.

هؤلاء تجرّعوا هذا الكأس المرّ مراراً منذ عام 1967، وكان آخره عدوان تموز 2006. لذلك، أعرب الكثير منهم عن عدم تكرار تلك التجربة القاسية بعدما استقروا على مدى السنوات الماضية وأسسوا لمستقبلهم ومستقبل أولادهم، رغم غياب كبير لمؤسسات الدولة والمؤسسات الإنسانية والمراكز الصحية والصيدليات، وصعوبة وصول المواد الغذائية، وانقطاع الكهرباء في المياه والكهرباء والإنترنت وغيرها، فضلاً عن الخوف الدائم من القصف والغارات الإسرائيلية، ولا سيما على اطفالهم الذين يعيشون الخوف والقلق مع سماع كل غارة أو قصف، فضلاً عن عدم التحاقهم بالمدارس للعام الثاني على التوالي.

في بلدة رميش (قضاء بنت جبيل) المحاذية للخط الأزرق، أصرّ أكثر من خمسة آلاف شخص، أي نحو 80% من سكانها، على البقاء فيها وعدم المغادرة مهما حصل أو قد يحصل، ولجأ إليها نحو ألف نسمة من أبناء القرى المجاورة، من دبل وعين إبل وياروت والقوزح وغيرها. اليوم، هم يتحملون ما لا طاقة لأحد تحمّله. يشير أبو روي كلاكش (60 عاماً) في حديثه لـ«العربي الجديد»، قائلاً: «نحن نعيش كل يوم بيومه، الظروف قاسية وقد تصل إلى حدّ البتم والقهر، بل يمكن القول الجحيم». ويلفت أبو روي إلى أن «معظم سكان رميش لا يزالون يسكنونها اليوم رغم الموت والدمار. فمن ناحية، نحافظ على كرامتنا ونحمي أرضنا وبيوتنا مخافة الا نعود إليها مرة أخرى كما في حروب سابقة. ومن ناحية أخرى، لن نتمكن في ظلّ الأزمة الاقتصادية التي تعصف بنا تحمّل تكاليف النزوح، وخصوصاً أن مؤسسات الدولة والمنظمات الإغاثية لم تظهر دعماً جاداً لناحية تأمين الحاجات الأساسية للنازحين من مسكن ومأكل وتعليم ومياه وكهرباء».

أودية سلامة متمسكة بالبقاء في أرضها (العربي الجديد)

وحول كيفية تدبّر الناس أمرهم في هذه الظروف العصيبة، يقول متنهداً: «جميع أساسيات الحياة هنا متوقفة منذ زمن، والاعتماد يبقى على تعاضد المجتمع المحلي ومبادراته وتعاون بعضه مع بعض، الأمر الذي ستر العائلات الأكثر حاجة». وتؤيد جورجيت (50 عاماً)، وهي أم لثلاثة أطفال، لـ «العربي الجديد»: «أطفالي كما أطفال رميش والبلدات الحدودية خصوصاً، لم يرتدوا الزي المدرسي للعام الثاني على التوالي. وبدل رائحة الطبشور، باتوا يعتادون روائح البارود والنار، ويغفون ويصحون على أصوات الصواريخ والقنابل والغارات. في العام الماضي، لم يصرخوا: كلّنا للوطن، في احتفال الاستقلال بالمدرسة، ولم يزوروا الملاهي، ولم يشتروا ثياب العيد، ربما هذا العام أيضاً لن يفعلوا».

أوديل سلامة من بلدة القليعة (قضاء مرجعيون) تعمل وزوجها في القطاع الزراعي، لا تزال تحافظ على طقوسها الصباحية وترتشف قهوتها مع زوجها وشقيقتها على شرفة المنزل المطلّة على حوض الليطاني وقلعة الشقيف. تتحدث لـ «العربي الجديد» عن شعورها «بالخوف الشديد عندما نسمع أو نرى الغارات والقصف الذي يسقط بشكل جنوني عند أطراف البلدة والمناطق المقابلة لبلدتنا، لكن ما بأليد حيلة، نحاول التأقلم مع الوضع الخطير، علّ هذه الغيمة تنزاح عنا وعن لبنان». بحسرة، تقول سلامة: «نحن متمسكون بأرضنا، ولا سيّما أن النزوح صعب، ولا مكان نؤوي إليه. لذلك، قررنا البقاء في البلدة كما الكثير ممن بقوا فيها. ليس من السهل علينا ترك جنى عمرنا وما أسسناه لمستقبلنا ومستقبل أولادنا أن يذهب في مهب الريح».

سلامة التي تعتمد وزوجها أساساً على زراعة التبغ والزيتون، تقول: «نعتاش على الزراعة. لكن بسبب هذه الحرب التي تعصف بنا، بتنا نحاول الاعتماد في إنتاج المحصول على الحقول المالصقة لمنازل البلدة، لاعتقادنا أن ذلك أكثر أمناً، إلا أنه لم يعد هناك من مكان أمن، ليس هنا فقط، بل في كل لبنان، ونعتمد في حياتنا اليومية على المونة التي نحضّرها من عام إلى عام، فضلاً عن أننا في قرية، والناس يلتفّ بعضهم حول بعض في أزمات وحروب كهذه، والجميع يمدّ يد العون للآخر». تضيف: «هناك بعض الجمعيات والمنظمات التي تقدم بين الحين والآخر مساعدات غذائية إلى أهالي البلدة والمقيمين فيها، ما يخفف عنّا بعض الشيء. في أحيان كثيرة، نجد صعوبة في تأمين المواد الغذائية لشحّها في المتاجر المتبقية، بسبب تقطّع الطرقات التي تربط البلدة بالكثير من المناطق». تضيف: «هناك أزمة مادية واقتصادية وعبء ثقيل لتأمين وسائل التدفئة لأولادنا وكبار السن، بالإضافة إلى أن تأمين حمايتهم وتعليمهم وطبابتهم بات همّاً لا يحتمل، وقد خرجت مستشفيات المنطقة عن الخدمة. وبات الوصول إلى بيروت والمناطق الآمنة صعباً وفي غاية الخطورة».

تروي مدرّسة اللغة العربية زينة جوليان، لـ «العربي الجديد»، رحلة النزوح من بلدتها القليعة (قضاء مرجعيون) وإليها، قائلة: «في الرابع من الشهر الماضي، حين طُلب إخلاء البلدة كما العديد من البلدات الجنوبية، اتخذنا قراراً بالنزوح إلى بيروت، «الانقطاع الكبير في الاتصالات والإنترنت، وخصوصاً أنني مدرّسة، وبدأنا التدريس أونلاين، ما يشكل صعوبة على المدرّسين والتلاميذ أيضاً».

من جهتها، تتحدث لبنى شبلي من مزرعة حلتا التابعة لبلدة كفرشوبا (قضاء حاصبيا) بحرقة عما آلت إليه الأمور. تقول: «مرّ أكثر من عام ونحن نعاني من هذه الحرب الظالمة التي لم ترحم حجراً ولا بشراً ولا شجراً. نحب هذه الأرض ونعشق تينها وزيتونها». تضيف: «نزحنا مع بداية الحرب، أي بعد الثامن من أكتوبر 2023، وقد عانينا ما عانيناه من دفع بدل إيجار السكن من مالنا الخاص. وبعد ثلاثة أشهر، لم يعد في إمكاننا دفع بدل الإيجار في ظل غياب أي مساعدات من أية جهة كانت. قررنا العودة إلى حلتا جراء الغارات والقصف، كما الكثير من أبنائها، حفاظاً على كرامتنا، آثرنا ننام بدفء ونأكل من أرضها وثمارها بدلاً من ذلّ النزوح والتهجير». تضيف: «سنبقى في حلتا طالما هذه الأرض باقية، لن أخرج من بيتي بعد اليوم، وعسى الله يكتب لنا البقاء فيها آمنين مطمئنين. كل ما يهمنا هو العيش بسلام لأننا شعب مسالم نعشق أرضنا ونعشق حجارة بلدنا، حتى وإن كانت جمراً». وتشكو شبلي «صعوبة تأمين المواد الغذائية والأدوية حتى المياه التي انقطعت بسبب استهداف العدو الإسرائيلي لنبع المغارة في شبعا. قضاء حاصبيا، الذي يغذي عدداً من القرى والبلدات في هذا القضاء، لذلك، نقوم بترشيد استهلاك كل ما لدينا حتى تتغيّر الأحوال». وتتحدث عن «تقنين التيار الكهربائي والانقطاع المتكرر لشبكة الإنترنت التي يمكن القول إنها الوسيلة الوحيدة للتواصل مع العالم. والأصعب من كل ذلك الوصول إلى أقرب مستشفى، وهو في حاصبيا . مركز القضاء، لكون الطريق المؤدي إليه محفوف بالمخاطر».

يقول هشام سليقا من بلدة الفرديس (قضاء حاصبيا) وهو أستاذ متعاقد في مدرسة حاصبيا المتوسطة الرسمية، لـ«العربي الجديد»: «صحيح أننا ما زلنا في البلدة ولم نغادرها حتى اليوم، لكننا نعاني الأمرّين. المواد الغذائية والأولية شحيحة، لكون التجار يخافون التحرك والوصول إلى البلدة، فضلاً عن صعوبة تأمين الأدوية. والداي يحتاجان إلى أدوية السكّري والضغط، بحثت في صيدليات مدينة حاصبيا من دون أن أجد شيئاً، ثم أمّنها لي صديق من بيروت» يضيف سليقا: «اخترنا البقاء في البلدة لأن ليس لدينا بديل آخر. أين اللجوء؟ بصراحة، كل همّي اليوم تعليم أولادي. ويسبب الخطر المتنقل أحادر ذلك. الوضع التربوي سيّئ إلى أبعد حدود، وأنا الأستاذ المتعاقد، مصيري مجهول، لأنني أعتمد على التعليم شتاءً لتأمين مصروف عائلتي صيفاً، وإن لم يكن هناك عام دراسي، فهل سأقبض راتبي ومخيفة، وأشبه ما تكون بمدينة أشباح، وعلى جوانب الطرقات دمار وركام فوق ركام، حتى وصلنا إلى البلدة. لذلك، قررنا وزوجي أنه مهما حصل بعد الآن، لن نترك بلدتنا». وتشير إلى أننا «نواجه الكثير من التحديات، وتعتبر بلدتنا شبه معزولة عن العالم، ولا يمكن لأحد الدخول أو الخروج بأمن وسلام إلا بالتنسيق مع الجيش واليونيفيل اللذين يواكبان المساعدات الغذائية والعينية التي تصل إلى البلدة ويوزعها شباب كنيسة مارجريس في القليعة. ويبقى التحدي الأكبر حتى اليوم في تأمين الطبابة والأدوية، ولا سيما للأمراض المزمنة». وتتحدث عن «الانقطاع الكبير في الاتصالات والإنترنت، وخصوصاً أنني مدرّسة، وبدأنا التدريس أونلاين، ما يشكل صعوبة على المدرّسين والتلاميذ أيضاً».

80%

نسبة اللبنانيين الذين أصروا على البقاء في بلدة رميش قضاء بنت جبيل، على الرغم من العدوان الإسرائيلي.

بؤرة استيطانية تهدد أراضي قرية فرخة

أظهر إنشاء بؤرة استيطانية جديدة مخططاً قديماً للسيطرة على أراضي جبل الباطن في قرية فرخة، والذي يطل على الساحل، وعلى كل مناطق محافظة سلفيت

سلفيت ـ **جهاد بركات**

يخشى أهالي قرية فرخة جنوب غرب سلفيت، من سيطرة مستوطنين إسرائيليين على 1250 دونماً في جبل الباطن غربي البلدة، بعد أن أقاموا بؤرة استيطانية جديدة تضم بيتين متنقلين في 23 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وأن تمتد أيادي المستوطنين إلى 800 دونم إضافي مزروعة بأشجار الزيتون، وعين مياه تسمى «الينبوع» تعد مصدر مياه الشرب والزراعة لنحو ثلث أهالي القرية. في عام 2019، اكتشف أهالي القرية أمراً عسكرياً يعود إلى عام 1982، بمصادرة 1250 دونماً من الجبل، وتحويلها إلى ما يسمى «أراضي دولة»، كونه يطل على مستوطنات ومناطق صناعية إسرائيلية، من بينها مستوطنة بروخين، والمنطقة الغربية من مستوطنة أريئيل، ومنطقتي بركان وأريئيل الصناعيتين.

ويضاف إلى القيمة الاستراتيجية للجبل، أن فقدان المساحة التي حددتها أوامر المصادرة تعني خسارة القرية لنحو خمس أراضيها، وفي حال تواصل المخطط، ستصل الخسارة إلى أكثر من ألفي دونم، ما يعني ثلث مساحة أراضي القرية. ظل الأمر العسكري سراً حتى قرر الفلسطيني حسن حجاج الذي اشترى دونمين من الأرض، إصلاحهما وتعميرهما. تركت سلطات الاحتلال حجاج يكمل العمل خلال عام 2019، إذ قام بتسوية الأرض، وإقامة المصاطب، وزرعها بأشجار الزيتون والعنب والتين، وبعض المحاصيل كالفقوس، بتكلفة بلغت قرابة 60 ألف شيكل (16 ألف دولار أميركي). بعدها وصله إخطار من ما يسمى «الإدارة المدنية»، يطالبه بإعادة الأرض إلى ما كانت عليه، وإلا فسيقوم الاحتلال بذلك مقابل فرض غرامة عليه. بعد خمسة وأربعين يوماً، دمّرت جرافات الاحتلال كلّ ما بناه وزرعه حجاج، ولم يستطع القيام بأي إجراء قانوني، فالإخطار يظهر وجود أمر عسكري منذ عام 1982، يجعل أرضه، وكل الجبل تقريباً، ضمن «أراضي الدولة» بحجة أنها غير مزروعة، ووفقاً للقانونيين الذين استشارهم، لم يكن أمامه سوى تقديم اعتراض جماعي باسم أصحاب تلك الأراضي، وهو ما لم يتم. لم يستسلم حجاج، وعاد لزراعة أرضه بأشجار الزيتون، لكن قبل نحو شهر، بدأ المستوطنون إقامة بنية تحتية عبر شق شارع يبعد عن أرضه قرابة 30 متراً، ليدرك سبب إسراع جيش الاحتلال بإزالة كل ما عمره. وبرزت المطامع الاستيطانية في جبل الباطن بعد 11 يوماً فقط على بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، عبر شق طريق استيطانية تصل مستوطنة أريئيل ببؤرة استيطانية على جبل الراس في مدينة سلفيت، ثم جبل الباطن في قرية فرخة. ويؤكد رئيس مجلس قروي فرخة، مصطفى حماد، لـ«العربي الجديد»، أن «مخاطر الشارع والبؤرة الاستيطانية لن تقتصر على الأراضي المصادرة، فالشارع يمر في وسط تجمع بدوي يضم عشرين فرداً يملكون 300 رأس من الأغنام، ما يعني أنهم سيعيشون في ظل خطر دائم من المستوطنين المسلحين. الأخطر هو مرور الشارع الاستيطاني بمحاذاة نبعي مياه، الأول هو نبع (المطوي) الذي يتبع مدينة سلفيت، والآخر اسمه (الينبوع) ويتبع قرية فرخة، ويزودها بنحو 35% من احتياجاتها، وقبل بضعة أشهر تعرض الموظف المسؤول عن النبع لتهديدات من مستوطنين طلبوا منه عدم العودة إليه». يضيف حماد: «لا يبعد النبع سوى 50 متراً عن الشارع الاستيطاني، وبضعة مئات من الأمتار عن البؤرة الاستيطانية الجديدة، والمخاوف حقيقية في ظل استهداف المستوطنين المتواصل لكل نبع مياه يقتربون منه في الضفة الغربية، خاصة أن هذا النبع يقع في المنطقة المصنفة (ج) وفق اتفاق أوسلو. فقدان هذا النبع يعني خسارة كبيرة للقرية، فبقية المياه تأتي من شركة (مكاروت) الإسرائيلية من خلال بلدية سلفيت، ما سيرتب شحاً في المياه، وارتفاعاً لأسعارها، وتأثيراً كبيراً على الزراعة في قرية تعتمد حياة سكانها على المحاصيل الزراعية».

يتابع: «نشعر بالخطر مع وصول المستوطنين إلى مرحلة السيطرة على باقي الأراضي في جبل الباطن، فأطرافه مزروعة بالزيتون، بقرابة 800 دونم، ويعود ذلك إلى طبيعة الأراضي كونها أكثر سهولة من ناحية التضاريس، وبالتالي كان يسهل على الأهالي زراعتها، بينما بقية الأراضي التي تقع في قلب الجبل طبيعتها صخرية، وبحاجة إلى أموال طائلة لاستصلاحها، وهو ما استغله عليها».

واستطاع الأهالي خلال هذا العام الوصول إلى 800 دونم مزروعة بالزيتون وقطفها، بينما لم يستطيعوا فعل ذلك خلال العام الماضي بسبب منعهم من المستوطنين وجيش الاحتلال، وقد هدم جنود قبل نحو ستة أشهر بناء أقامه أحد المواطنين في أرضه من دون أمر عسكري أو قرار من المحكمة، وذلك عبر تهديد سائق جرافة استأجرها صاحب المبنى، وإجباره على هدمه، فأعاد الرجل البناء، وسكن فيه لمدة شهرين، قبل أن يضطر إلى مغادرته بسبب التهديدات المتواصلة من المستوطنين.

يخترق الطريق الاستيطاني تجمعا بدويا فلسطينيا (العربي الجديد)

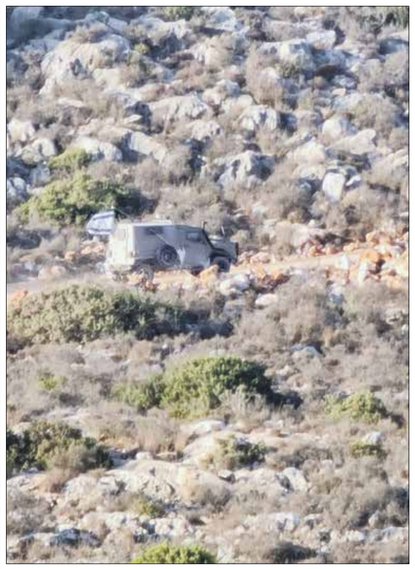
يسعى المستوطنون إلى السيطرة على مزيد من الأراضي (العربي الجديد)

أساسيات الحياة متوقفة ويعتمد الأهالي على تعاضد المجتمع المحلي

ليس من السهل ترك جنى العمر وما تأسّس للمستقبل

تحديات العودة إلى مخيم اليرموك... عوائق الترميم والقيود الأمنية

تؤكد مصادر من داخل مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين عودة نحو 3000 عائلة فلسطينية نازحة إلى المخيم خلال الفترة الأخيرة، وأن المزيد من العائلات اتخذت قرار العودة رغم المعوقات

تعرضت كثير من منازل مخيم اليرموك للتدمير (رامي السيد/ الأناضول)

هاناي ـ **عبد الله البشير**

وجدت مئات العوائل الفلسطينية النازحة من مخيم اليرموك للاجئين جنوبي العاصمة السورية دمشق نفسها مضطرة إلى العودة إلى المخيم رغم عوائق تفرضها الموافقات الأمنية، والدمار الكبير الذي طاول منازل المخيمات، وبنيته التحتية.

ونقلت صحيفة «تشرين» التابعة للنظام السوري عن رئيسة دائرة الخدمات في المخيم، رولا موعد، أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» وجهات تابعة للنظام بدأت تنفيذ مشاريع خدمية في المخيم بالتعاون مع المجتمع المحلي، من بينها محطات تحويل كهرباء، وأعمال صيانة شبكة الصرف الصحي بالشوارع الرئيسية، وصيانة شبكة المياه في نحو 40% من مساحة المخيم، إضافة إلى ترميم مدرسة أسد بن الفرات للتعليم الأساسي، وملحق ثانوية اليرموك للبنات.

ويؤكد مدير مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، فايز أبو عيد، لـ«العربي الجديد»، أن «السبب المباشر لعودة العوائل إلى المخيم هو الضغوط الكبيرة التي تعيشها. عودة نحو 3000 عائلة فلسطينية إلى منازلها وممتلكاتها خطوة مهمة على طريق تخفيف الأعباء على اللاجئين الفلسطينيين، لكن هذا الرقم يظل محدوداً مقارنة بعدد الأسر الفلسطينية التي كانت تعيش في مخيم اليرموك قبل عام 2011».

يضيف أبو عيد: «عادت الأسر التي تعتبر منازلها قابلة للترميم أو إعادة التأهيل، لكن هناك كثير من العائلات التي دُمّرت منازلها بالكامل، وهناك منازل آيلة للسقوط، وعائلات لا تستطيع توفير نفقات الترميم التي ستكلفها مبالغ طائلة، والغالبية غير قادرين مادياً، كما تظل أعداد الموافقات الأمنية التي تعطيها السلطات السورية للاجئين الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة محدودة للغاية».

يشكو سكان مخيم اليرموك للاجئين من نقص كبير في الخدمات

غالبية الأسر التي عادت إلى المخيم تعتبر منازلها قابلة للترميم

يتابع: «رصدت مجموعتنا خلال عام 2024 عدداً من الموافقات التي تقدر بالعشرات لعودة أهالي المخيم إلى منازلهم، على الرغم من أن هناك حركة نشطة في إعادة وترميم بعض المنشآت العامة، ومدارس وكالة أونروا. يشكو سكان مخيم اليرموك حتى الآن من نقص الخدمات المقدمة من الحكومة السورية، خاصة محافظة دمشق. قبل أيام طالب أحد اللاجئين الفلسطينيين مسؤولاً في محافظة دمشق بإزالة الركام من شوارع المخيم، فأجابه أن ذلك لن يحدث حتى تعودوا، وترمموا بيوتكم».

ويتساءل أبو عيد عن كيفية ترميم اللاجئ الفلسطيني أو السوري منزله في ظل تردي الأوضاع المادية، ويقول: «طالبت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، وعدد من اللاجئين الفلسطينيين الحكومة السورية ووكالة أونروا بالعمل على تعويض اللاجئين الذين دُمّرت منازلهم كي يستطيعوا بناءها، وكذلك الذين يريدون إعادة تأهيل منازلهم كي يتمكنوا من العودة إلى منازلهم بشكل سريع. الأسباب المادية هي الأهم في عدم عودة عدد كبير من اللاجئين إلى مخيم اليرموك، فعملية الترميم تحتاج إلى أموال كبيرة، وهم لا يملكون شيئاً، وهناك عائلات تفضل المساكن المؤجرة على العودة إلى المخيم بسبب عدم امتلاكها الموارد المالية التي تمكنها من إعادة تأهيل منازلها للعيش فيها».

ومنذ سيطرة قوات النظام السوري على المخيم في عام 2018، شهدت منازله وشوارعه دماراً واضحاً، فضلاً عن عمليات «تعفيش» منظمة متكررة تقوم بها مجموعات مسلحة تعمل تحت حماية قوات النظام أو أجهزته الأمنية. وجرى سرقة وبيع كل الأشياء التي يمكن بيعها، من أثاث وتجهيزات، حتى قضبان الحديد في أسطح المنازل وأعمدتها. وتكرر كثيراً هدم بيوت تعرضت لأضرار طفيفة بهدف سرقة حديد البناء والأبواب وتجهيزات المطابخ. وبيعها خارج المخيم بواسطة متعهدين يدخلون عبر الحواجز الأمنية للنظام.

يؤكد اللاجئ الفلسطيني عبد الجبار (54 سنة) الذي نزح إلى ريف دمشق الغربي، لـ«العربي الجديد» نيته العودة إلى المخيم، رغم أن حالة منزله لا تسمح له بالعودة، ويقول: «هناك جدران مهدمة في المنزل بسبب القصف، وليس فيه نوافذ ولا أبواب، حتى إن بلاط الأرضية جرت سرقته، وحتى أسلاك الكهرباء سُحبت من داخل الجدران. المنزل خرب ومهجور، وقررنا أن نعود في حال تكفلت إحدى المنظمات الإنسانية بمساعدتنا في ترميمه».

يضيف عبد الجبار: «يروجون أن المخيم تحول إلى جنة، وأن الخدمات عادت إليه، لكنهم في المقابل لا يتحدثون أبداً عن سرقة القوى الأمنية لمواد البناء، ومصادرة كل شيء كان يصل إلى المخيم، كما تظل الموافقات الأمنية أكبر عائق أمام قرار العودة». وتبلغ مساحة مخيم اليرموك 2,11 كيلومتر، وهو يبعد 8 كيلومترات عن وسط العاصمة دمشق، وكان يقطنه نحو ربع مليون لاجئ فلسطيني قبل عام 2011، ما يجعله أكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين خارج أراضي فلسطين التاريخية، لذا كان يلقب بـ«عاصمة الشتات الفلسطيني».